تحرك عاجل

احتجاز أحد الناشطين وسط مخاوف من تعرضه لسوء المعاملة

يُحتجز الآن الناشط سلطان السعدي في مكان غير معلوم بسلطنة عُمان. ولقد مُنع من الاتصال بمحاميه، ويواجه خطر التعرض لسوء المعاملة واحتجازه تعسفاً لفترات مطولة. وقد يكون أحد سجناء الرأي إذا كان قد احتُجز لا لشيء سوى لممارسته حقه في حرية التعبير عن الرأي.

في 29 يوليو/تموز الماضي، قام 14 مسلحاً يرتدي 12 منهم ملابس مدنية بالتحفظ على **سلطان السعدي وهو** في طريقه إلى صُحار شمالي سلطنة عُمان برفقة زوجته وطفليه. ولم يقم المسلحون بالتعريف على أنفسهم أو سبب إلقاء القبض عليه. وقاموا بوضع عُصابة على عينيه وتم اقتياده إلى منزله حيث تمت مصادرة جهاز الحاسوب المحمول الخاص به وبعض المقتنيات الأخرى. وهو محتجز الآن في مكان غير معلوم، ومُنع من الاتصال بمحاميه، أو الزيارات العائلية. وأصبح يواجه خطر التعرض لسوء المعاملة واحتجازه تعسفاً لفترات مطولة.

وقد سبق وأن أُلقي القبض على سلطان السعدي في مارس/آذار من عام 2011 مع عشرات الناشطين الآخرين بعد أيام من تنظيم احتجاج في صُحار؛ إذ أقدم مسلحون مقنّعون يُعتقد أنهم من قوات أمن الدولة العُمانية بمداهمة منزل أسرته. ولم يقوموا في حينه بالتعريف على أنفسهم أو سبب إلقاء القبض عليه أيضاً. وأُخلي سبيله بعد أسبوعين دون توجيه تهمة إليه، ولكن جرى في الأسبوع التالي اتهامه بعرقلة حركة السير وإغلاق الطريق مع 28 آخرين، أدين ستة منهم فيما بعد بتلك التهم المنسوبة إليهم. وأما سلطان فلقد تم تبرئته وإخلاء سبيله.

وفي 12 يونيو/حزيران 2012، أُلقي القبض سلطان السعدي مجدداً رفقة شقيقته الصغرى، أمينة السعدي، بتهمة الإساءة للسلطان ومخالفة أحكام قانون تكنولوجيا المعلومات في سلطنة عُمان جراء ما قاما بنشره على موقعي فيسبوك وتويتر. كما جرى احتجاز أكثر من 35 ناشطاً آخرا في نفس الفترة تقريبا بتهم مماثلة؛ ظل العديد منهم، حالهم كحال سلطان السعدي، قيد المحاكمة إلى أن أصدر السلطان عفواً شملهم في مارس/آذار 2013.

وأثناء فترة احتجازه السابقة، أُودع سلطان السعدي الحبس الانفرادي في مناسبات عدة، ولم يُسمح لعائلته بزيارته. وكانت السلطات تقوم بوضع عُصابة على عينيه كلما جرى اقتياده إلى خارج زنزانته، وزُعم أنه قد أُصيب بانهيار في إحدى المناسبات مما استدعى حصوله على الرعاية الطبية.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- مناشدة السلطات العُمانية كي تُخلي سبيل سلطان السعدي بأسرع وقت ممكن إذا لم يُصار إلى اتهامه بارتكاب جريمة معترف بتوصيفها دولياً، أو أن يُصار إلى إخلاء سبيله فوراً ودون شروط في حال كان محتجزا لا لشيء سوى لممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير عن الرأي؛
- وحث السلطات على ضمان عدم تعرض سلطان السعدي أثناء تواجده في الحجز للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإشعار عائلته بمكان تواجده، والسماح له بالاتصال بشكل منتظم بعائلته ومحاميه، والحصول على الرعاية الطبية.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 16 سبتمبر/ أيلول 2013 إلى:

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

ديوان البلاط السلطاني

القصر

مسقط 113،

سلطنة عمان

فاكس: +968 24 735 375

طريقة المخاطبة :صاحب الجلالة

وزير الداخلية

معالي حمود بن فيصل بن سعيد

البوسعيدي

وزير الداخلية

وزارة الداخلية

ص. ب. 127، روي 112

مسقط، سلطنة عمان

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

وينسخ الى:

الفاضل محمد بن عبد الله الريامي

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق

الإنسان

ص. ب. 29، رمز بريدي: 103

بارق الشطي

مسقط، سلطنة عمان

فاكس: +968 24 648 801

بريد إلكتروني:

enquiry@nhrc.om

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين العُمانيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

AMNESTY INTERNATIONAL

تحرك عاجل

احتجاز أحد الناشطين وسط مخاوف من تعرضه لسوء المعاملة

معلومات إضافية

خلال الفترة الواقعة بين شهري مايو/أيار 2012 ومارس/آذار 2013، صدرت أحكام بحق عشرات الناشطين العُمانيين، فيما كان البعض الآخر منهم قيد المحاكمة على ذمة ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير عن الرأي والتجمع. وبدأت المحاكمات في عام 2012 عقب إلقاء القبض على عدد من الكُتاب والناشطين والمدونين أواخر مايو/أيار وأوائل يونيو/حزيران 2012. وفي الأثناء، أصدر المدعي العام في عُمان عدد من التصريحات هدد فيها بتحريك إجراءات قانونية ضد كل من يقوم باستخدام وسائل الإعلام أو شبكة الإنترنت في نشر "كتابات مسيئة" تحرض الآخرين على التحرك "بذريعة حرية التعبير عن الرأي".

ولقد استهلت السلطات حملتها القمعية للعام 2012 في 31 مايو/أيار باعتقال ثلاثة ناشطين هم يعقوب الخروصي وحبيبة الهنائي وإسماعيل المقبالي الذين حاولوا التوجه إلى حقل فهود النفطي الذي يبعد حوالي 250 كلم إلى الجنوب الغربي من العاصمة مسقط، وذلك بقصد توثيق تفاصيل إضراب العاملين في القطاع النفطي الذي بدأ قبل أسبوع. وفي يونيو/حزيران 2012، أُلقي القبض على بضعة عشرات من الكتاب والناشطين الآخرين.

وخلال الفترة الواقعة بين شهري ديسمبر/كانون الأول 2012 ويناير/كانون الثاني 2013 كان حوالي 35 ناشطاً قيد المحاكمة أو صدرت بحقهم أحكام بالسجن والغرامة بتهمة الإساءة للسلطان ومخالفة أحكام قانون تكنولوجيا المعلومات من جهة، و المشاركة في تجمعات عامة من جهة أخرى. وبالإضافة إلى دفع الغرامة، فلقد صدرت أحكام بالسجن تتراوح ما بين ستة أشهر وعام واحد بحق الذين تمت إدانتهم. وتقدم البعض منهم باستئناف ضد الأحكام الصادرة فيما كان آخرون بانتظار صدور الأحكام بحقهم قبل أن أصدر سلطان عُمان عفواً في 21 مارس/آذار 2013.

مستلهمةً الانتفاضات التي اندلعت في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بدأت المظاهرات في عُمان أوائل عام 2011. وأقام المحتجون مخيماً في دوار الكرة الأرضية بصحار اعتباراً من 27 فبراير/شباط 2011، وذلك في أعقاب الإبلاغ عن مقتل شخصين في احتجاج شارك به حوالي ألفيّ شخص، وقامت الشرطة خلاله بإطلاق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريقهم. ونادى المشاركون في الاحتجاج بخلق المزيد من الوظائف ووضع حد للفساد وطرد بعض المسؤولين من منصابهم. وقُتل الطالب عبد الله الغملاسي فيما أُبلغ عن وفاة رجل آخر أثناء خضوعه لعملية جراحية جراء إصابته التي لحقت به أثناء مشاركته في الاحتجاج. وأطلقت الشرطة الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين الذين بادر البعض منهم بقذف الحجارة باتجاه قوات الأمن. وجُرح جراء ذلك ما لا يقل عن عشرة أشخاص. وفي اليوم التالي، أُبلغ عن اعتقال 40 شخصاً آخرا قبل أن يُصار إلى إخلاء سبيلهم في اليوم نفسه بموجب أمر صادر عن السلطان قابوس بن سعيد بهذا الخصوص.

ولقد رفض المحتجون مغادرة منطقة دوار الكرة الأرضية في صُحار قبل تلبية مطالبهم، ولكن وفي حوالي الساعة الثالثة من صباح يوم 29 مارس/آذار، ألقت قوات الأمن القبض على عدد من المحتجين هناك، وقامت بإزالة المتاريس التي تم وضعها، وأجبرت المتواجدين على مغادرة المنطقة. وقد جرى لاحقاً اعتقال الذين

حضروا الاحتجاجات. وفي الأول من إبريل/نيسان، حاول مئات المحتجين استعادة السيطرة على منطقة الدوار، ولكن الشرطة حالت دون تحقيق ذلك؛ وأُبلغ عن وفاة شخص متأثراً بجراحه التي أُصيب بها في الاحتجاج. وأعقب ذلك القيام بالمزيد من الاعتقالات.

الاسم: سلطان السعدي
الجنس: ذكر